# والصحافيون يطالبون بإشهار القائمة السوداء

## الأسيدي : الصراعات السياسية كان لها الأثر الاكبر في إفساد الصحافة وإنتاج الزوائد الصحفية من الدخلاء

وراتب وربما يلعب المعدل الذي تعلنه الكلية لقبول التسجيل فيها معيارا لتوجه خريج الثانوية للصحافة لتوافقه مع معدله فقط، وهناك غياب المعلومة لدى الصحفي سواء بفعل عدم الشفافية في الجهات التي يتطلب منها ذلك أو نتيجة خمول الصحفي وإهماله للمعلومات وتركيزه على التكهنات والإشاعات.

### " قانون أخلاقيات "

وفي بحثنا عن حلول للحد من الممارسات التي تسيء للصحافة والصحفيين وللحد من دخلاء المهنة يرى منصور الجرادي مدير تحرير أخبار وكالة الأنباء اليمنية سبأ : إن الحلول لا تنفصم عن الأخلاقيات التي ينبغي أن يضعها الصحفي نصب عينيه، إذا ما أراد ن يكون صحفيا حقيقياً محترفا يحظى باحترام المجتمع والناس في كل مكان يذهب إليه، بمعنى اصح الرقابة الذاتية للصحفي، ومن ثم لا بد من دور نقابة الصحفيين الجماعية اتجاه تنقية الصحافة ومهنتهم من الشوائب وهذا يتطلب بشكل سريع اعتماد مشروع قانون أخلاقيات الصحافة في إطار النقابة، الذي سيسهم كثيرا في الرفع من شأن هذه المهنة في اليمن.. ومن ثم ينبغي مراقبة العمل الصحفي في المؤسسات الصحفية ذاتها، وفي النقابة، ولا يقبل أي داخل للمهنة إلا من الأطر الرسمية والقنوات الواضحة لها، و من المعيب أن يأتي شخص أمي أو شبه أمي لتقلد مهنة في غاية الخطورة والأهمية بالنسبة للمجتمع.

أضف إلى ذلك أنه يجب أن لا يقبل أي صحفي للعمل في الصحافة ما لم يكن مسجلاً لدى نقابة الصحفيين اليمنيين، وعلى الأحزاب أن تكف عن تكليف موظفين لديها لقيادة صحفها، كون ذلك فعلا يشوش الحياة الصحفية عموما.

### " قائمة سوداء "

رشاد الشرعبي مراسل موقع إسلام أونلاين في قطر ومدرب صحفي يقول: أعتقد أن الحل هو في توعية المجتمع بماهية الصحفي الحقيقي وهو الباحث عن المعلومة لإيصالها للجمهور كحق إنساني ودستوري لهم وهو الذي يقوم بتغطية الأحداث والوقائع بموضوعية ومصداقية ودقة ليجعل الجمهور على اطلاع بحقيقة ما جرى ,ومن الواجب أن تتوقف المؤسسات والجهات والمنظمات التي تخصص بدل مواصلات لتغطية فعالياتها عن هذه الخطيئة التي أساءت لنا ولمهنتنا وأجبرتنا على مقاطعة تلك الفعاليات حتى لا يتم وضعنا ضمن كشوفات اللاهثين وراء الألف ريال ويتوجب أن تتكاتف للحد من ذلك الجهود مع نقابة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية

وإصدار قائمة سوداء بالدخلاء الذين يشوهون سمعتنا, فقد اكتشفت أكثر من مرة أن هناك أشخاصاً لا علاقة لهم بالمهنة أو من كتاب مقالات الرأي الإنشائية يدعون تبعيتهم لصحف أو أحياناً يسجلون أسماء صحفيين محترمين ويدعون أنهم هم ليحصلوا على تلك الريالات بإسمهم وهذا ما حدث لي شخصياً مرتين واكتشفته لاحقاً.

**البكس : الدخلاء هم السبب الرئيسي ويتبعها السلوكيات والممارسات المشوهة التي يرتكبها بعض الصحافيين**

### " اقرار عقوبات "

اما شاكر احمد خالد فيقول: لن يحمي مهنة الصحافة سوى أبنائها والبداية من ميثاق شرف تقره نقابة الصحفيين لتحديد المسئوليات والواجبات وإقرار العقوبات التأديبية والأهم من ذلك تفعيله الميثاق في الواقع ومتابعته حماية للمهنة من الدخلاء وصونا لكرامة الصحفيين فوجود مثل هذا الميثاق وتفعيلة سيحد من الممارسات التي تسيء للصحافة والصحفيين وسيعمل على ترشيد العمل الصحفي وينبغي أن يكون دور النقابة فاعلا في هذا الاتجاه بدلا من إثارة هذا الموضوع موسميا، وأن يتعدى دورها هذا الجانب إلى عمل دورات تأهيل للصحفيين في جوانب القصور التي يعانون منها والدفاع عن حقوقهم لدى ملاك الصحف بما يوفر بيئة عمل لا يعوزها اللهث وراء الندوات وورش العمل للحصول على العائد المادي بدلا عن المعلومة وكذلك تأمين الوضع المادي للصحفي أهم شيء في هذا الجانب وتواصل النقابة مع ناشري الصحف والمواقع الالكترونية عامل حاسم للحد من هذه الممارسات.

ويردف شاكر: الصحافة في بلادنا لازالت بعيدة كل البعد عن العمل المؤسسي وهي أشبه بمشاريع فردية محكومة بتوجهات صاحبها ومسئولها الأول وأخلاقه المهنية، فضلا عن أن العائد المادي من العمل الصحفي ضئيل جدا ولا يفي بالمتطلبات الأساسية وهو ما يجبر الصحفيين للعمل في أكثر من جهة لتأمين الدخل وبالتالي يضطره ذلك إلى نوع من "كلفتة العمل" وعدم تجويده وإهمال الفنون الصحفية الكثيرة والتركيز على المقالات الصحفية.

### " تعزيز القدرات "

ويرى محمد الاحمدي ان من اهم الحلول: هي العودة إلى أصول العمل الصحفي والالتزام بأخلاق المهنة، وقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة أن هناك العديد من المبادرات الخاصة بتعزيز قدرات الصحافيين اليمنيين وتكوينهم في المعايير الأخلاقية للمهنة، وهي مبادرات تستحق التشجيع والدعم، ولا بد من استمرار هذه المبادرات وتوسيعها، كما يتوجب على الجميع العمل لمزيد من استقلالية المؤسسات الإعلامية والصحفية سواء الرسمية أو الحزبية والأهلية، بحيث تلتقي جميعها على العمل المهني المجرد، وتؤدي دورها الحر والمهني بعيداً عن الرقابة والشطط، ولا أنسى التأكيد على المؤسسات الصحافية في اليمن ضرورة إعادة النظر في أجور الصحافيين وتحسين مستواهم المعيشي، بحيث لا يضطر الصحفي إلى تصرفات قد تسيء لمهنة الصحافة، وإن كان هذا لا يعني بالطبع التبرير لأي ممارسات من شأنها الإساءة لمهنة الصحافة.

**عبدالمغني : يجب على النقابة وضع ضوابط للحد من دخلاء المهنة وإشهار قوائم سوداء بمن يسيئون إليها**

### " دور نقابي "

ويرى وليد البكس: ان على الصحافي أولا وقبل كل شئ مراقبة ضميره والأخذ بالمعايير المهنية البحتة ،أي يراقب المهنة من داخلها ،القصد هنا زجر الدخلاء وعدم التعامل معهم في أي مكان أو زمان خاصة حينما يعرفون بالاسم والجهات الإعلامية التي تصدهم، نقابة الصحافيين أيضا يجب أن يكون لها دور في تحسين صورة الصحافي عبر برامج معينه تتبناها مع المؤسسات الإعلامية أو بعض الصحف التي تحاول جلب صحافيين من الأرصفة وتدفع بهم إلي الواجهة ،وهنا يجب أن ترصد النقابة هؤلاء الدخلاء على المهنة وترفض التعامل معهم وجهاتهم. ومن الضروري لو أردنا تجنيب الصحافة تقيؤ مثل هذا النوع من الأشخاص المقززين ،على الصحافيين المحترمين التعامل معهم على أنهم مجرد قناصة يرتكبون جرائم بحق الصحافة وهم في الأساس مجرمون ،ويجب أن يحاسبوا .

### " وضع ضوابط "

فيما يرى عادل عبدالمغني : ان الحلول تتحملها في الجانب الأول نقابة الصحفيين اليمنيين التي يجب عليها وضع ضوابط للحد من دخلاء المهنة وإشهار قوائم سوداء بمن يسيئون للصحافة والصحفيين اليمنيين سواء عبر امتلاكهم وسائل إعلام تفتقر لأبسط مقومات المهنية أو بالتسول باسم الصحافة كما على المجتمع بكل فئاته ومؤسساته مسؤولية التأكد من هوية الصحفي قبل الحكم على معشر الصحفيين بصورة سلبية.

### " ميثاق الشرف "

اما الحلول من وجهة نظر رغدة جمال : هي من خلال عقد العديد من جلسات النقاش بين الصحفيين وبالذات المستجدين منهم، والتحدث معهم حول أخلاقيات المهنة وعن الوازع الأخلاقي والمهني لعدم التصرف بمثل كهذا تصرفات وأيضا سرعة البت في موضوع ميثاق الشرف الصحفي أو مدونة السلوك للصحفيين والمحاولة الجادة من نقابة الصحفيين لإدراجها ضمن مناهج كلية الإعلام وكذلك لابد من رفع رواتب الإعلاميين حتى يستطيع الإعلامي تحمل مصاريف الحياة الكريمة .

### " الجانب النقابي "

مروان دماج امين عام نقابة الصحفيين اليمنين يقول : بالنسبة للعضوية أعتقد أنه تقريباً منذ عام ٢٠٠٣م تم تسوية العضوية وتم تخفيضها إلى ٩٠٠ عضو بعد أن كانت قد وصلت الي ما يقارب الـ ٤٠٠٠ عضو قبل المؤتمر العام السابق واعتقد أن لجنة القيد تبذل جهداً كبيراً وتحرص على أن الذين يحصلون على العضوية هم الصحفيون الذين يستوفون الشروط الواردة في النظام الأساسي حتى أننا نواجهه دائماً انزعاجاً شديداً من الكثير من الزملاء الذين هم صحفيون بسبب التأخر من البت في عضويتهم فإذا كان من ٢٠٠٣م إلى الآن وصلت العضوية إلى حدود ١٣٠٠ صحفي في النقابة فهذا يعتبر مؤشر على الحرص الشديد في استخدام العضوية واعتقد أننا أيضاً بحاجة إلى إعادة النظر في العضوية بما يساهم في دخول بعض الزملاء الصحفيين الذين يمارسون المهنة منذ زمن ولم يحصلوا على مؤهل جامعي فيتم اعتماد سنوات خبرة لهم بدلاً عن المؤهل الجامعي بسبب ما نواجهه من مشاكل في هذا الجانب خاصة بما يتعلق بالمصورين الصحفيين.

وفيما يتعلق بمواجهة بعض الخروقات التي تمس الزملاء نحن في النقابة نعترف فعلاً أننا لم نبذل في هذا الجانب جهداً كبيراً ويبدو أن هذا الجانب فعلاً لم نقدم فيه ما يستحقه من اهتمام خاصة وأنه هناك العديد من الحالات التي كان يجب أن نقف عليها فيما يتعلق ببعض الانتهاكات واعتقد أن هذه قضية ملحة أمام النقابة وأمام الصحفيين لمعالجتها للارتقاء بمصداقية الصحافة.

ويردف دماج : فيما يتعلق بمواثيق الشرف كان لدينا مشروع ميثاق شرف للصحفيين وكان معد لتقديمه للمؤتمر العام الماضي ولكن تم تأجيله لأسباب كانت تتعلق بوجود آراء رأت أن المؤتمر فقط يكون مختصراً على مسألة الانتخابات ولكن المشروع قد بدأ تنفيذه بالفعل وموجود ومتداول وهو عملياً شبيه أو قريب من مشاريع القوانين الموجود في العالم أجمع ولا نجد تمايزاً كبيراً بين قوانين ميثاق الشرف لأنها قوانين مهنية فيكون التشابه بينها كبير مع أخذ بعض الخصوصية المحلية وهذا المشروع موجود وكان قد اقره المجلس السابق واعتقد أن هذا الموضوع مطروح للنقاش في الفترة القادمة ويمكن فعلاً أن يتم انجازه وهو تقريباً جاهز بشكله النهائي فالنقابة قد أقامت العديد من ورش العمل حول مواثيق الشرف وهذا الجانب يمكن أن يكون فعلاً خلال الأيام القادمة أحد المشاريع الجاهزة للمؤتمر العام القادم.

د. محمد معمر عبدالوهاب

## السياسة الإعلامية

**منذ أكثر من ستة أعوام كتبت في هذه الزاوية مقالاً عن السياسة الاعلامية للدولة والتي وضعت في منتصف القرن العشرين .. قلت إنها أصبحت بحاجة للمراجعة والتطوير أو أن يتم وضع سياسة إعلامية جديدة تتناسب وروح العصر ..**

**تلك الدعوة لم تجد آذاناً صاغية رغم الوعود المتكررة للوزراء المتتالين على كرسي وزارة الاعلام .. السياسة الاعلامية الحالية اصبحت عديمة الجدوى ولاتعكس الحاضر وتحد من حرية الرأي لأنها تغرد في واد والشعب في واد آخر يئس منها واتجه لمتابعة الاخبار والبرامج والمواد الاعلامية في القنوات العربية والاجنبية الناطقة بالعربية لأنها تلبي احتياجاته وتقدم الجديد والمفيد ونحن لازلنا نراوح في أجهزتنا الاعلامية بأسلوب رتيب وممل بعيدا عن المهنية الاعلامية والمنافسة .**

**السياسة الاعلامية المطلوبة اليوم يجب أن تحرص على التجديد والمواكبة والايمان الحقيقي قولا وفعلا بالتعددية واحترام الاختلاف في الاراء والتفكير وتساعد على تشجيع الابداع الاعلامي وتنمي لدى الناس قيم المساهمة في بناء الوطن وترسم معالم المستقبل المنشود للبلاد .**

**السياسة الاعلامية المطلوبة الآن هي التي تؤدي الى استقلال وسائل الاعلام الحكومية من التبعية وتدخلات الرئاسة أو الحكومة ممثلة بوزارة الاعلام في كل صغيرة وكبيرة او اصدار التعليمات لإيقاف برنامج أو منع نشر موضوع أو تحقيق أو فرض الوصاية على إبداع الاجهزة الاعلامية التي يجب ان يكون عملها مؤسسياً متكاملاً مبنياً على المهنية والابتكار والمتابعة للجديد بصورة دائمة وبأسلوب مبرمج ومخطط لأعوام قادمة .**

**لقد حان الوقت لرسم اتجاهات جديدة ومتطورة للسياسة الاعلامية واعلانها لكي يتم مناقشتها من قبل كل الاجهزة إلاعلامية ومن الاعلاميين أنفسهم حتى تحقق الاهداف المرسومة وتكون قابلة للحياة والاستمرارية وبدون هذا فلا نتوقع ان يحدث أي تغيير فعلي في عمل الاجهزة الاعلامية الحكومية وسوف تبقى تراوح في محلها باجتهادات غير مثمرة لاتخدم الاهداف العليا للوطن والشعب ..فهل تجد هذه الدعوة التفاعل وتضعها حيز التنفيذ، نأمل هذا مع خالص التقدير .**

**سيدني - استراليا**

## صدى الرسالة

يكتبها/ رياض غانم reeead@gmail.com

### فوضى

-ماتزال نشرات الأخبار في قناة اليمن بمثابة تحصيل حاصل، فالتغيير لايعني فقط اختصار زمن النشرة ولكن مطلوب أن يشعر المشاهد أنه أمام نشرة أخبار تليق بحجم القناة والبلد،مطلوب مذيعون لايجمعون بين برامج الأطفال ونشرات الأخبار ومطلوب محاورون متمكنون داخل نشرات الأخبار ومطلوب نشرة تحتوي التحليل والتعليق والإيضاح حتى ولو لايوجد مراسلون لكن يمكن استضافة محللين ومراقبين حول الأحداث ولو عبر الهاتف،فما المانع؟؟إلا إذا كانت خطوط الهاتف ماتزال معطلة او غير مسددة فهذا شأن آخر.

### اليمن اليوم

-الملاحظ ان قناة اليمن اليوم تريد ان تأتي بجديد وبما لم تستطعه قنوات سابقة ولكنها لم تدرك السبيل لتقديم ذلك الجديد فهي تبدو على استعداد لاعتماد أي شخص لديه الهواية ليظهر مذيعا على شاشتها وبالتالي لامجال لتقديم ذلك الجديد المرجو إلا بوجوه جديدة وقدرات مواكبة فليس كل شخص يصلح أن يكون مذيعا وليس شرطا أن يظل المذيع يدير الحوارات أشبه بإدارة ضابط لتحقيق.

### سهيل

-ماتزال سهيل الفضائية تعتمد شريطا إخباريا كله أخطاء في اللغة والأسماء وفي صياغة بعض الأخبار بينما شريطها لاشك متابع كثيرا مايوجب نوعا من التدقيق والحرص على احترام جمهور الشريط الإخباري، ففي الغالب للشريط جمهور كما للنشرة وللبرنامج.

### العقيق

-بالمقابل الشريط الإخباري لقناة العقيق الفضائية يحتوي كثيرا من عبارات الشتم والخروج عن الذوق العام ويتيح هذا الشريط مجالا غير محبذ لنشر ثقافة تفرق ولاتجمع وكأنه لاوجود لمراقبين في القناة لما ينشر على الشريط ومن هنا لابد من التحري فيما يبث أو ينشر.

### إذاعة تعز

-مستمعو هذه الإذاعة يشكون نوعا من قطع حبل الود معهم من قبل الإذاعة فهي لم تعد تبث برامج كانت معتادة تناقش قضايا وهموم الناس وتطرحها للجهات المعنية كما أنها ألغت كثيرا من البرامج الترفيهية والخفيفة،كما أن موظفيها يعانون كثيرا من سياسة التقشف لديها والتي حرمتهم حقوقهم منذ شهور طويلة.

### الإيمان

تلقت زاوية"صدى الرسالة"عددا كبيرا من رسائل الشكاوى من موظفي قناة الإيمان الفضائية بخصوص ممارسات مخالفة للقانون من قبل مدير القناة بحقهم وبدون مبررات ومنها تهديدهم بالاستغناء عنهم خاصة المتعاقدين فقط لمجرد الاختلاف في الفكر والتوجه، ومن هنا يناشد الموظفون وزير الإعلام التدخل لإيقاف تلك الممارسات،

"صدى الرسالة"تحتفظ بالاسماء والتوقيعات.